

التربية من أجل التنمية



إعداد وتقديم

د. سلوى عبدالله الجسار

أستاذ مشارك – كلية التربية

جامعة الكويت

مرشحة الدائرة الثانية

مجلس الأمة ٢٠٠٨

نظرة تشخيصية لواقع التعليم في الكويت :



لقد أصدرت اليونسكو تقريراً حول الفساد في التعليم (٢٠٠٧/٦) بأن المؤسسات التعليمية في أكثر من ٦١ بدأ يعانون من الغش الأكاديمي و الإداري وهذا ما تضمنه تقريرهم حول (مدارس و جامعات يعمها الفساد : كيف يمكن مواجهة هذه الظاهرة) حيث قام بإعداده المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو. وتناول التقرير أن ما ينفق على التعليم من مليارات لا يعادل الجهد المتمثل في توفير التعليم للجميع فهو يشكل عائق حول تدني مستوى المعايير التعليمية و بالتالي المستوى التعليمي للطلبة و يرجع أهم الأسباب إلى عدم اعتماد آليات تنظيمية أكثر شفاف تعمل على تعزيز وتأهيل القدرات القيادية و الإدارية بأن يكون أكثر قدرة

على السيطرة و إدارة النظم التعليمية و حمايتها من الفساد و قد
خرج التقرير بتوصيات من أهمها التأكيد على وضع معايير واضحة
ذات جودة عالية يشمل إجراءات يشمل إجراءات تحدد مسؤوليات
القائمين على النظام التعليمي من خلال عملية التخطيط و تخطيط
وتوزيع و استخدام المدارس التعليمية و تحسين مستوى القيادات و
الإدارة و المحاسبة واتخاذ نظام رقابي يسمح بالتقويم والمتابعة و
محاسبة المقصرين.

كما يؤكد تقرير البنك الدولي حول (إصلاح التعليم في منطقة
الشرق الأوسط و شمال أفريقيا) الصادر في (٢٠٠٨/٢) بأن دول
الشرق الأوسط قد حققت تقدماً مهماً في عملية إصلاح الأنظمة
التعليمية و لكن ان نوعية و جودة التعليم في المنطقة لم تواكب
الاحتياجات الاقتصادية المتسارعة و لا زالت هذه الأنظمة لا تستطيع
ان تدعم تنمية المهارات التحليلية للطلاب و خاصة التي تتعلق
بمهارت حل المشكلات و التفكير الإبداعي..

و لعل التصريح الذي أدلى به نائب رئيس البنك الدولي دانييلا جرجسياني بأننا يجب أن نعترف على أهمية الدور الحيوي الذي يلقيه التعليم في توفير أنواع الفرص أمام الطلاب و يجب أن تضع الدول جهوداً كاملة حول الالتزام السياسي بأن يوجه التعليم ليواكب احتياجات الاقتصاد و أن لا يكون التعليم فقط لحل مشكلة البطالة و إنما في توفير الأعداد الجيدة لممارسة كافة أنواع المهن لذلك من الأهمية أن نوجه الجهود لإعادة النظر في المناهج ومحتوياتها و طرق التعليم لتواكب الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

مما سبق نجد أن الدراسة التي قام بها معهد الكويت للأبحاث العلمية بالتعاون مع جريدة القبس حول مؤشرات ثقة رجال الأعمال وثقة المستهلك ومستوى الرخاء الاجتماعي (ديسمبر ٢٠٠٧) تؤكد ما في التقارير السابقة.

فقد ورد في الجدول رقم (٨) من الدراسة والتي يتناول المؤشر العام لقياس درجة ثقة الأسر الكويتية و الوافدة في مستوى الخدمات المقدمة لهم من قبل الدولة (ديسمبر ٢٠٠٧)

جاء التقييم العام للخدمات التعليمية وفق التالي :

معدل التقييم جيد على ١٠,٦ % والتقدير مقبول (٤٦,٠ %)
والتقدير سيئ (٤٣,٤ %) حيث بلغ مؤشر الرخاء التعليمي (٣٣,٦)
نقطة من (١٠٠ نقطة) بمعنى أقل من المتوسط ويعتبر هذا المؤشر
خطير وبجاجة إلى دراسات تعمل على تشخيص مواطن الخلل .

كما عرض الجدول رقم (٩) لنفس الدراسة التوقعات المستقبلية لمستوى
الخدمات الحكومية خلال العامين القادمين حيث جاء مؤشر الخدمات
التعليمية بمؤشر مرتفع يدل على عدم حدوث أي تغيير في المستقبل
القريب وهذه دعوة بعدم التفاؤل حيث وصل نسبة التوقع العام (٩٣,٤ %)
من أصل (١٠٠) نقطة (القبس ٨ يناير ٢٠٠٨ – العدد ١٢٤٢٩)

ان من الملاحظ في نتائج الدراسة أعلاه عدم وجود مستوى رضا عن
كفاءة الخدمات التعليمية في الكويت من قبل أفراد العينة رغم ارتفاع
مؤشرات الاتقان الحكومي على التعليم ويمكن النظر إلى الجدول التالي
والذي يشير إليه تقرير الإحصائية العامة للتعليم (٢٠٠٦/٢٠٠٧) الذي
أعدته مراقبة متابعة التغيرات البيئية في قطاع التخطيط بوزارة التربية
ان هناك تطور في مصروفات الدراسة وفق التالي :

خدمات التعليم	إجمالي المصروفات	إجمالي الرواتب	ميزانية وزارة التربية من ميزانية الدولة		
	٤٦١,١٩٨,٩٩٦	٢٢٧,٠٦٢,٠٩٤			
	٧٠٤,٨٤٣,٧١٨	٤١٠,٠٣٢,٦٧٤	٧,٢		١٩٩٤-١٩٩٣
			٨,٥		٢٠٠٥-٢٠٠٤
	ثانوي	متوسط	ابتدائي	رياض أطفال	تكلفة الطالب
	٢٠٦٨	١٥٤٧	١٥٩٦	١٩٧٥	/١٩٩٣ ١٩٩٤
	٢٨١٠	١٩٣٥	١٦١٢	٢٧٤٦	/٢٠٠٤ ٢٠٠٥
					التكلفة بالدينار الكويتي

إن الاطلاع على الدراسات والأدبيات والتقارير التي تناولت موضوع إصلاح التعليم يشير إلى العديد من الانتقادات التي تعرضت لها السياسة التعليمية على مدى أكثر من ٢٥ سنة فقد أشار العديد من الملاحظين السياسيين والتربويين بأن هناك قصوراً بأداة و آلية عمل هذه السياسات الأمر الذي أدى إلى حدوث خلل وتدني مستوى الخدمات التعليمية في الدولة ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى تدني مستوى التعليم :

- السياسة العامة للدولة .
- مستوى القرار السياسي التعليمي في قطاع التعليم .
- غياب الفلسفة والرؤية التعليمية .
- مستوى الإدارة التعليمية والتربوية .

- المتعلم .
- المعلم .
- طرق التدريس وأساليب التعلم .
- المباني والإمكانيات .
- نوع الاتفاق على التعليم . أساليب التقويم والمتابعة .
- الأسرة والتحصيل العلمي للمتعلم .
- أثر وسائل الإعلام في التعليم .
- نظرة المجتمع إلى التعليم .
- مجالس المعلمين والآباء .
- المنهج المدرسي .
- أساليب التدريب والتنمية المهنية للعاملين في القطاع التربوي و
التعليمي.

كيف نربط أرقام الانفاق على التعليم بأرقام التنمية:

ان التعليم ليس فقط يقدم للمواطن بهدف الحصول على وظيفة بمعنى إن هدف التعليم ليس اقتصادي فقط يجب ان يوجه الى اعداد و تأهيل الفرد ليصبح مواطن صالح يمارس حقوقه بحرية و التزام و عدالة بعيد عن المنافسة و الانتهازية و الفساد

الجدول التالي يوضح بعض الارقام الهامة التي توضح خلل منظومة التربية في عدم خدمة برامج التنمية :



١.

تمثل الكويت رابع دولة في احتياطي النفط في العالم بمعدل حجم ١٠١,٥٠٠ مليون برميل و السابعة في انتاج النفط بمعدل ٢,٤٩٦ ألف برميل يوميا و ذلك في تصنيف بتروليوم إنتلجنس ويكلي (هذا التصنيف يقيم افضل (٥٠) شركة من شركات النفط العالمية من أصل (١٣٠) مؤسسة مختصة بالصناعات النفطية

٢. تمثل دولة الكويت اعلى مرتبة في اعلى عشرة دولة انفاقاً على التعليم (تقرير الامم المتحدة ٢٠٠٨) في مقابل تراجع مستوى المخرجات العامة للتعليم فاحتلت المرتبة ٨٠ من اصل ١٢٩ دولة.

٣. انفاق الدولة على التعليم بين اجمالي الانفاق العام عام (٢٠٠٦) ٨,٥ % (تقرير المجموعة الاحصائية للتعليم ٢٠٠٦\٢٠٠٧ – قطاع التخطيط – وزارة التربية) اى ما يعادل مجموع الانفاق العام على التعليم ٧١٨,٧١٨,٨٤٣,٧٠٤ مليون دينار تمثل الرواتب من ميزانية الوزارة ٤١٠,٠٣٢,٦٧٤ الباقي ٢٩٤,٨١١,٠٤ يصرف على باقى الخدمات.

٤. نسبة الكويتيين في المدارس العربية الخاصة : ٣١,٤%

نسبة الكويتيين في المدارس الأجنبية الخاصة : ٢٥%

نسبة الكويتيين في تعليم الحكومي ٨٧%

نسبة الكويتيين في التعليم الخاص ١٣%

٥. اكبر نسبة لإعداد الطلبة في الجامعة في كليات التربية و العلوم الادارية و العلوم الاجتماعية أقلها في كليات الصيدلة و طب الاسنان و الطب و الطب المساعد كذلك في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي اعلى نسبة للطلبة في كلية التربية الاساسية أقلها في العلوم التكنولوجية و العلوم الصحية.

قراءة في أرقام الخدمات الصحية الحكومية:

عدد المستشفيات ٢٠٠٤-الآن (١٥) مستشفى

عدد المراكز الصحية ٢٠٠٦-الآن (٧٨) مركز.

عدد الأسرة ٢٠٠٦-الآن ٥,١٤٩ سرير

عدد الأطباء البشريين ٢٠٠٦-الآن ٤,٣٥٢ طبيب

عدد أطباء الأسنان ٢٠٠٦-الآن ٧٤٢ طبيب

عدد المراجعين في العيادات الخارجية ٢٠٠٦-الآن

١,٨٥٢,٥٥٧ مراجع.

عدد العاملين في القطاع الحكومي:

عقود وظائف خاصة	وظائف قيادية	وظائف عامة	
			<u>كويتي</u>
٩,٧٦٦	٣٢٨	٧٤,٣٧٥	ذكور
٢,٠٩١	١٩	٨٢,٧٤٢	اناث
			<u>غير كويتي</u>
١٧,٣٥٠	٠	٨٧٠	اناث
٣٣,٥٧٤	٠	٥,٥٦٣	ذكور

المصدر ديوان الخدمة المدنية ٢٠٠٦

عدد العاملين في القطاع الخاص:

غير كويتي		كويتي		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٥٧,٥٤٢	٨٥٤,٤٣٦	٥,٨١٠	٩,٦٣٧	٢٠٠٥
٣٢,٢٥١	٩٤٧,٩٨٥	٨,٤٦٠	١٣,٥٤٨	٢٠٠٦

في دراسة قام بها معهد الكويت للأبحاث العلمية بهدف تقديم رؤية
لمتخذي القرار السياسي الاقتصادي و كافة فئات المجتمع قدم فريق
ادارة الاقتصاد التقني.

هذه الدراسة لتطوير ٣ مؤشرات قياسية بهدف رصد و قياس:

١. مؤشر ثقة رجال الأعمال

٢. مؤشر ثقة المستهلك

٣. مؤشر الرخاء الاجتماعي

(المصدر : القبس العدد ١٢٤٢٩ – يناير ٢٠٠٨)

جاء الجدول التالي يوضح التوقعات المستقبلية لمقومات و مؤشر ثقة رجال

الأعمال حول تقييم دور مجلس الأمة في القضايا الاقتصادية و

الاجتماعية و تقييم الاداء العام للاقتصاد الكويتي الاحداث السياسية و

الاقتصادية المؤثرة على دولة الكويت و التوقعات المستقبلية لها لعام

(٢٠٠٨).

المؤشر (٢٠,٤) من أصل ١٠٠ نقطة	سيئ ٦٦,٦	مقبول / عادي ٢٦,٠	جيد ٧,٤	تقييم دور مجلس الأمة في خدمة قضايا المواطن و المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
المؤشر (٣٢,١) من أصل ١٠٠ نقطة	٤٢,٧	٥٠,٣	٦,٩	تقييم الاحداث السياسية و الاقتصادية الدولية المؤثرة على دولة الكويت
المؤشر (٢٦,٣) من أصل ١٠٠ نقطة	مستوى ثقة متدني			الانطباع العام مستوى الثقة لدى الأسر الكويتية

ما أهم الآثار لتراجع دور التربية و التعليم في خدمة التنمية:

بعد قراءة هذه الأرقام و الاحصائيات يمكن ان نوجز آثار تراجع



التربية في خدمة برامج التنمية:

١. ارتفاع معدل الانفاق على التعليم و عدم كفاءة المخرجات العامة للتعليم

٢. زيادة الطلب على التعليم النظري اكثر من التطبيقي و التقني و الصناعي.

٣. ارتفاع مؤشر الطلب على العمالة الغير كويتية مما انعكس على كفاءة الخدمات العامة.

٤. تركز العمالة الوطنية على قطاع البنوك و الوظائف الادارية و تراجع كثير في القطاع الصناعي و التمويلي و الانشائي.

٥. ارتفاع مؤشر البطالة المقنعة وهذا يعيق التنمية و التطوير

٦. عدم وجود مؤشرات قياس الجودة الشاملة في الاجهزة الحكومية لتشخيص الازخاء و المعوقات بهدف التطوير و التجديد.

٧. تراجع ديمقراطية التعليم في التركيز على الكم و ... من دون التأكيد و التركيز على نوعية التعليم.

٨. برامج التعليم لا تشبع حاجات المجتمع.

٩. نوعية المعلم و قدراته تحتاج الى تشجيع و تأهيل و اعداد و تدريب.

١٠. عدم الاهتمام ببرامج التربية المستمرة.

١١. ان الأدوار التعليمية ليست فقط مسؤولية المدرسة بل المجتمع بأكمله (الموظف - الأسرة - الاعلام - الاقتصاد - السياسية)

١٢. نحن نريد تعليم متطور حضاري له القدرة على اللحاق بالسباق العالي و تشجيع على ... الآخرين و يهدف الى تحويل التعليم كمشروع وطني استثماري بدعم وظيفة التعليم وهي بناء الانسان المواطن الكويتي.

لذلك نود الإشارة إلى أهم هذه المقترحات العامة

الإستراتيجية التربوية بدولة الكويت :

- الإيمان بأهمية إصلاحات في التعليم بهدف مواكبة روح العصر ، وتحسين عوائد البرامج التربوية ونتائجها .
- إعادة النظر في البرامج التربوية ومضامينها لتصبح قادرة على المنافسة والتأقلم مع متطلبات العصر الحديث ، بهدف خلق انسان جديد قادر على التفكير والابتداع والتميز والمنافسة .
- بناء أنظمة تربوية مرنة وجذابة لمواجهة التغيرات السريعة والمتلاحقة على الساحة الدولية عبر مسارات التعليم المختلفة الذي يواكب متطلبات المتعلم واحتياجاته

• التكامل والتعاون في المؤسسات المجتمعية ومؤسسات التعليم والإنتاج وعدم الاقتصار في المدرسة أو الجامعة ، أي التحول من النظرة الضيقة إلى النظرة الموسعة للتربية ومصادر التعلم الواسع .

• ان النظام التربوي جزء من منظومة اجتماعية أوسع يؤثر ويتأثر بها ، ونجاح الأنظمة التربوية تتأثر إلى حد كبير بطبيعة العلاقة والتغيرات التي تتم في المنظومات الأخرى خاصة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، أي أن إصلاح التعليم يجب ان يوجه من خلال التخطيط الشامل من كافة القطاعات التنموية في المجتمع .

• مشاركة مجتمعية موسعة لتطوير والإصلاح التربوي وذلك من خلال خطة وطنية تهدف إلى وضع رؤية لتمكين الإصلاح التعليمي والتربوي .

• الاهتمام بالتقويم الشامل للعملية التربوية وعدم الاهتمام

فقط بتقويم التحصيل الدراسي لتلاميذ من خلال المراجعة الدورية المستمرة للمؤسسات التعليمية وتقويمها تقويماً داخلياً وخارجياً ، وفق ضوابط ومعايير

الجودة النوعية في المؤسسات التعلم العام والتعليم

العالي .

• ان تكون هناك صيغ شراكة في تمويل قطاع التعليم العام والجامعي ، من خلال اتاحة الفرص للقطاع الخاص

بالاستثمار في مجال التعليم العام والعالى .

• التوسع في مجال التعليم الفنى والمهنى والتفكير في مرحلة

التعليم العام و التعليم العالى ، وضرورة فتح القنوات بين هذه

الأنظمة والأنظمة الأخرى من التعليم مع مراعاة المرونة بين

أنظمة التعليم المختلفة .

• ان يتم ربط التعليم بسوق العمل ومراكز الإنتاج ، والسعي

المتواصل لأحداث المواءمة بين برامج التأهيل والتدريب

والإعداد لسد حاجة سوق العمل .

• التوسع في برامج التدريب المتواصل أثناء الخدمة مع الاهتمام

بالنوعية وان يسند التدريب إلى الجامعة .

• تبني صيغ الإدارة اللامركزية في العمل الإداري والتربوي وإعطاء المزيد من الصلاحيات للمستويات المختلفة في صناعة القرار.

• توفير مساحة وحرية أكبر وصلاحيات للمدرسين ومديري المدارس والإدارات التعليمية وفي صناعة القرارات المرتبطة بتطوير المحتوى التعليمي ، و أساليب التدريس وتقويم المتعلمين. • الابتعاد عن الأساليب التقليدية في التعليم المتمركزة حول الحفظ والتلقين ، وإحلال بطرائق و أساليب تركز على الفهم والنقد والتحليل وحل المشكلات وتنمية مهارات التفكير بأنواعه.

• ابد من إعادة النظر بدور المعلم في العملية التعليمية فيجب التحول من دور الملحق والمسيطر والمرسل على دور بهدف إعداد المتعلم لممارسة أدواره الحياتية كمواطن منتج.

• البعد عن التسلط الإداري و الرقابة التعليمية الموجهة ،

و الدعوة إلى إيجاد مناخ تربوي متبادل وتحكمه السلوكيات الديمقراطية والحريات المدروسة.

• فرض التعليم المفتوح التعليم المفتوح و التعليم عن بعد

كبدائل تربوية إستراتيجية في مراحل التعليم المختلفة مع التأكيد على أهمية وضع الإجراءات و الضوابط

اللازمة لضمان الجودة والكفاءة النوعية.

• الابتعاد عن الأساليب التقليدية في أنظمة التقويم و

القياس وخاصة الامتحانات و الاستعاضة عنها بطرق و

أساليب جديدة ومبتكرة تؤكد على أهمية الأداء و نوعيته

و ليس على النتائج.

- تعميق العلاقة بين المؤسسات التربوية و المجتمع من خلال انفتاح المؤسسات التربوية على المجتمع بهدف تعزيز التواصل مع الأسرة و أولياء الأمور و أجهزة الإعلام و كافة مؤسسات المجتمع ، لتقوم برسالتها التربوية.
- نشر القيم الإنسانية العالمية التي تؤكد على مفاهيم التسامح و التفاهم المتبادل و نشر قيم الإبداع و المنافسة و الحوار و المناقشة و المحافظة على الهوية الوطنية الإسلامية.
- إنشاء مؤسسات أو مراكز وطنية و إقليمية تتولى مسؤولية رصد الإصلاحات التربوية من خلال تطبيق نظام الجودة الشاملة للحكم على مدى صلاحية المؤسسات التعليمية و أفرادها ، وان لا تتبع هذه المؤسسات أو المراكز وزارة التربية حتى تحقق الموضوعية في التشخيص و التقويم والمتابعة.